

منزل الغنوشي يتحوّل إلى «محجّة جزائرية»

تحوّل منزل راشد الغنوشي إلى ما يشبه المحجّة لابرز الشخصيات الجزائرية، في السلطة كانت أو في المعارضة، وذلك في وقت تتباين فيه قراءات تلك الزيارات

الجزائر - محمد العيد

يحظى زعيم «حركة النهضة» التونسية راشد الغنوشي بتقدير كبير من قبل الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، الذي يحرص على لقائه دورياً، إلى الدرجة التي بدأت معها تطرح التساؤلات حول المغزى من تكرار زيارته للعاصمة الجزائرية. وبعد نحو أسبوع من استقبال زعيم حركة النهضة التونسية لمدير ديوان الرئاسة الجزائرية أحمد أويحيى، التقى قبل أيام بعبد الرزاق مقري، وهو رئيس «حركة مجتمع السلم - حمس» المحسوبة على التيار الإسلامي في الجزائر والناشطة في إطار «هيئة التشاور والمتابعة» (أبرز تكتل معارض في الجزائر)، ما أعطى الانطباع بأن هذه الزيارة، مثل سابقتها، تدخل في إطار الوساطات المكثفة التي تقترحها الجزائر لإيجاد مخرج للأزمة الليبية. غير أن تاويلات أخرى رافقت الزيارة بسبب تزامنها مع استعداد الأحزاب الإسلامية في الجزائر لخوض غمار الانتخابات التشريعية المقررة في أيار/مايو المقبل، ومجيئها بعد لقاءات متكررة أجراها زعيم «حركة النهضة» مع المسؤولين الجزائريين، أبرزهم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. هذا السياق الخاص طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة اللقاء وما إذا كان له علاقة بنقل رسائل معينة بين السلطة الجزائرية وأحزاب المعارضة، خاصة



تخشى الجزائر من أن تسهم تكتلات إسلامية في إعادة الاستقطاب الأيديولوجي إلى البلاد (رشيف)

تتوجس دائماً من محاولة ربطها بحركات أو تنظيمات في الخارج، وتؤكد أنها «حزب وطني له علاقة بأحزاب وشخصيات في العالم في إطار سيادة مواقفه واستقلاليتها». وكانت تحصر أيضاً في الماضي على نفي أي ارتباط بالتنظيم العالمي للإخوان المسلمين، وتشير فقط إلى أن هذا الارتباط، إن وُجد، فهو «فكري فقط، ولا علاقة له بالشأن الداخلي الجزائري».

ويقول عضو المكتب الوطني في «حمس» ناصر حمداوش، في تصريح إلى «الأخبار»، إن «راشد الغنوشي ليس له علاقة بالقضايا التنظيمية الداخلية للحركة الإسلامية في الجزائر، (لكن) الأكيد أنه يباركها ويتمنى لها أن تنجح لمصلحة الطبقة السياسية والبلاد». ويضيف بخصوص لقاءات الغنوشي بالرئيس بوتفليقة واحتمال نقل بعض الرسائل منه: «لا توجد رسائل متبادلة بين الحركة والسلطة، والحركة لا تحتاج إلى وساطات في ذلك، بل هي منفتحة على كل مكونات الحياة السياسية في البلاد، وعندما تكون لنا أجدات معينة وفق رؤيتنا وبرنامجنا السياسي فإننا نأتي البيوت من أبوابها، وليست لنا العقدة في أن نلتقي بمن نشاء».

أما عن أسباب زيارة مقري إلى تونس، فيرى حمداوش أنها «تأتي ضمن اللقاءات المتعددة العادية، فلنا بروتوكول تعاون بين حركة مجتمع السلم وحركة النهضة، وهو لقاء جاء في سياق النشاطات الدولية لرئيس الحركة في إطار منتدى كوالامبور للفكر والحضارة باعتباره الأمين العام له، في محاولة لاستضافة المؤتمر السنوي الدوري للمنتدى السنة المقبلة في تونس»، مستدركاً بأن «ذلك لا يمنع من التعاون والتنسيق في القضايا الدولية والإقليمية التي تهم البلدين، وتوظيف علاقاتنا الخارجية في ذلك، على اعتبار أن الملف الليبي يمثل عمقاً استراتيجياً لنا جميعاً».

سنوات التسعينيات وبداية الألفين، وانتهت بمسار مصالحة وطنية أنهى حالة العنف في البلاد. ويكون الرهان على الغنوشي في هذه الحالة، بما يمتلكه من ثقل وتأثير

هناك رأي يقول إن الزيارات المتكررة تدخل في إطار القضية الليبية

على الحركة الإسلامية في الجزائر، للمساعدة في أن لا ينحرف خطاب المعارضة (خاصة الإسلامية منها) إلى الراديكالية. بعض هذه التحليلات، رغم أنها تنطلق من مؤشرات واقعية، فإن «حمس» تحفظ عليها، وهي

خاصة بين «حمس» و«التغيير» بعد مسار تفاوضي طويل، ساهمت فيه وساطات من الخارج، أبرزها وساطة الشيخ راشد الغنوشي الذي يعدّ من أصدقاء الراحل محفوظ نحناح، مؤسس «حمس»، المحسوبة فكرياً على تيار «الإخوان المسلمين»، والتي انقسمت بعد وفاته وخرج من رحمها عدة أحزاب، أبرزها «جبهة التغيير».

وتشير قراءات سياسية إلى أن السلطة في الجزائر تختارها مخاوف من أن تسهم هذه التكتلات الإسلامية في إعادة الاستقطاب الأيديولوجي إلى البلاد، خصوصاً أن الجزائر لا تزال ذاكرتها حية بخصوص الأزمة السياسية والأمنية الخائفة التي شهدتها في

أن قنوات التواصل بين الطرفين صارت محدودة للغاية في السنتين الأخيرتين، بسبب اعتقاد السلطة في الجزائر أن المعارضة باتت تحمل خطاباً راديكالياً غير مقبول، في حين تنتقد المعارضة ممارسات السلطة واستفراها بالرأي وغلق كافة قنوات الحوار معها. وما قد يعزز هذا الطرح هو مسارات الوحدة التي أعلنت عنها الأحزاب الإسلامية في الجزائر قبيل الانتخابات؛ فقد اندمجت «حركة مجتمع السلم» مع «جبهة التغيير»، وتحالفت أيضاً حركات «العدالة والتنمية» و«النهضة» و«البناء» في إطار تكتل انتخابي أطلق عليه «الاتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء». وجاءت هذه التكتلات،

مقالة تحليلية

المغرب... نحو غزو الأسواق الأفريقية

الأفريقية، تأتي هذه المبادرة تتويجاً لسياسة الرباط الاقتصادية الطموحة في القارة الأفريقية.

وفق صحيفة «لوموند» الفرنسية، التي تحدثت عن «إمبراطورية محمد السادس الأفريقية» في عددها الصادر في 27 كانون الثاني/يناير 2017، يسعى المغرب إلى توسيع رقعة نفوذه في أفريقيا. وقد أعلنت الصحيفة نفسها في حزيران/يونيو من العام الماضي أن المغرب بات المستثمر الثاني على صعيد القارة بعد جنوب أفريقيا، والمستثمر الأول في غرب أفريقيا، كذلك فإنه يواصل غزوه الاقتصادي لشرق القارة. فالمغرب يصدر 5.2 في المئة من إنتاجه، أي ما يعادل 1,8 مليار دولار، إلى السوق الأفريقية، إضافة إلى تفوقه في صناعة السيارات، محرراً 90 في المئة من الإنتاج الأفريقي في هذا المجال. لذا، بفضل نجاحاته الاقتصادية، يعود المغرب بثقة إلى الاتحاد الأفريقي في جوف من التنافس مع الجزائر، التي تسجل أداءً ضعيفاً في ميدان المنافسة الاقتصادية الأفريقية، بالرغم من التقدم الذي أحرزته في خلال منتدى الاستثمار الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ولتحقيق خرق التعاون وتطويرة بين دول الجنوب، تسعى الجزائر في مقاربتها إلى تعزيز المنتج المحلي وفتح فرص جديدة للتصدير، بما يتلاءم مع الأهداف المنشودة في سياسة التنمية الاقتصادية الخماسية (2015-2019).

في الواقع، يشكل الاتحاد الأفريقي ساحة تنعكس فيها علاقات القوة بين الدول الأفريقية، ولا سيما من حيث المقدرات الاقتصادية والعسكرية. وبالتالي، يُخشى أن يستمر الشلل في الاتحاد ما دامت دوله الأعضاء تتبع استراتيجيات أنانية على حساب مصالح الأفريقيين المشتركة.

جديدة للقارة السمراء ذات أهداف سياسية أكثر تواضعاً من السابق، لكنها مدعّمة بأجهزة تبدو أكثر فعالية، مثل المفاوضات والبرلمان الأفريقيين ومجلس السلم والأمن. ولكن إضافة إلى الصراعات الداخلية لتولي قيادة الاتحاد (تغطي ثلاث دول، هي نيجيريا، جنوب أفريقيا والجزائر، 60 في المئة من ميزانية الاتحاد الأفريقي)، يبدو الاتحاد الأفريقي، تماماً كما منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً، عديم الفعالية. ففي حالتها ساحل العاج وليبيا مثلاً، أثبت الاتحاد عجزه وانكشفت انقساماته الداخلية أمام فرنسا التي فرضت «تسوية» سياسية بالقوة. كذلك، فإن الاتحاد الأفريقي عاجز أيضاً عن إيجاد حلّ للملف الصحراء الغربية، خصوصاً مع تمسك المغرب والجزائر بموقفيهما. فالرباط ترى أن انضمامها إلى الاتحاد لا يتناقض مع ضمّ الصحراء الغربية إلى أراضيها، فيما تتوقع الجزائر والجمهورية الصحراوية من خصمهما المغربي أن يحترم مبادئ الاتحاد الأفريقي الذي يعترف بحق سكان الصحراء الغربية في تقرير مصيرهم.

للإتحاد الأفريقي غاية رسمية هي تعزيز العلاقات بين دوله الأعضاء، ولكن واقع الحال يشير إلى أن المصالح المتعددة لكل دولة تطفئ على النيات الحسنة التي وُلدت إبان النضال ضد الاستعمار بهدف تعزيز موقع الدول الأفريقية في مواجهة القوى العالمية، وما «عودة» المغرب الصاخبة إلى الاتحاد سوى دليل ساطع على ذلك. فسياسة «المفعد الخالي» التي اتبعتها الرباط لم تؤدّ إلى النتائج المتوقعة (أي طرد الجمهورية الصحراوية من منظمة الوحدة الأفريقية)، ويبدو أن عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي، التي تُصوّر على أنها انتصار، لها أسبابها المتعلقة بالسياق الحالي. ففي الواقع، وإضافة إلى رغبة المغرب في الخروج من العزلة الدبلوماسية

لينا كنوش

وافقت القمة الأفريقية، التي عُقدت في 30 كانون الثاني/يناير الماضي في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، على عودة المملكة المغربية إلى الاتحاد الأفريقي، بعدما كانت قد انسحبت من منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1984، احتجاجاً على اعتراف المنظمة بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي ترفض السيادة المغربية على الصحراء الغربية. وقد استبشر الكثير من وسائل الإعلام خيراً بهذه العودة (فبعض المراقبين مثلاً عدّها انتصاراً للمغرب)، خصوصاً في ما يتعلق بحلحلة ملف الصحراء الغربية ومستقبل أفريقيا بعد ذلك. إلا أن كلاً من الأطراف المعنية، أي الجزائر والجمهورية الصحراوية من جهة والمغرب من جهة أخرى، يفسر هذا التطور، الذي يحظى باهتمام إعلامي واسع، لمصلحته. فالرباط ترى أن قبول عضويتها مجدداً في الاتحاد، بعد حملة دبلوماسية مكثفة دامت لعشر سنوات، أتت بلا قيد أو شرط، فيما ترى الجزائر والجمهورية الصحراوية أنّ الرباط في الحقيقة تنضمّ (فمصطلح «العودة» غير دقيق بالنسبة إلى المسؤولين الجزائريين) إلى منظمة جديدة تعترف بسيادة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على الصحراء الغربية.

ولكن هذا النزاع، كغيره من الملفات التي تهدد استقرار أفريقيا، يُظهر عجز الاتحاد الأفريقي عن توفير الموارد اللازمة لحلّ الأزمات أو إيجاد المخرج لها. فسيماً إلى تبني نهج مختلف عن ذلك الذي اتبعته منظمة الوحدة الأفريقية، التي بدت قليلة التأثير، حاول قادة الدول الأفريقية إطلاق سياسة